حركية تهريب المهاجرين غير الشرعيين في منطقة غرب المتوسط: مقاربة جيو سياسية

إيمان تمر ابط، باحثة دكتوراه،
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،
الجزائر

الملخص:

تهريب المهاجرين غير الشرعيين ظاهرة تجسد مظاهر التحالف بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لأسباب براغماتية تتمثل في ثنائية القوة التمويل؛ تأمين مسارات ووسيلة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو بمقابل مبلغ مادي متفق عليه مسبقا تعكس الإرادة التامة للمهاجر.

تتناول الدراسة المسارات الجغرافية لحركية تهريب المهاجرين غير الشرعيين في منطقة غرب المتوسط؛ من غرب إفريقيا، الساحل الإفريقي والمغرب العربي كدول منبع وممر نحو دول جنوب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، اليونان وماطا) الدول المستقبِلة لها، والتي تتعامل معها كتهديد أمني يستوجب اعتماد مقاربة مشتركة لمواجهته خاصة في ظل ما تعرفه المنطقة من هشاشة أمنية، اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة – التهريب غير المشروع للمهاجرين – غرب المتوسط – تهديد أمني.

Le résumé:

Le trafic illicite de migrants est un phénomène concrétise une véritable alliance entre le crime organisé et les groupes de migrants illégale pour des raisons pragmatiques ; dont le trafiquant sécurise les itinéraires et l'instrument de migration par terre, mer et air, afin de financer son activités par une somme d'argent en contrepartie.

Notre étude se focalise sur la dynamique de trafic illicite de migrants dans la région de la méditerranée occidentale ; de l'Afrique de l'ouest, la région du Sahel et le Maghreb Arabe comme des pays d'origine, de transit vers l'Union Européenne (espace SCHENGEN) par les pays de l'Europe du sud

(Espagne, Italie, Grèce, Malt), l'augmentation des migrants illicites à cause de la vulnérabilité sécuritaire, économique et sociale de la région Sud, Ouest et Est de la méditerrané, ce que nécessite une approche sécuritaire commune pour le faire face.

Mots clés:

la migration illégale - le crime organisé trafic illicite de migrants - la méditerranée occidentale - menace.

مقدمة:

تعتبر الهجرة ظاهرة إقتصادية واجتماعية بالأساس تعكس مظاهر التنوع الثقافي، الحضاري واللغوي وتجسد حق الإنسان في التنقل، إلا أنه أخذت بعدا أمنيا وسياسيا نتيجة للتزايد المطرد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتداعيات ذلك على منظومة الأمن الشامل لدول المنبع، المعبر والدول المستقبلة لها، ليتم جراء ذلك تصنيفها ضمن التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأهم قضايا مسارات بناء الأمن في المتوسط من إعلان برشلونة سنة 1995، حيث أن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بلغت أقصى درجاتها سنة 2014 بنسبة 170% بالمقارنة مع سنة 2013، وبنسبة 200% خلال السداسي الأول لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014.[1]

وفي ظل الظروف الأمنية والسياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية غير المستقرة التي تعرفها دول المصدر من جهة، وصرامة السياسات المتوسطية متعددة الأطراف للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية من خلال تكثيف الرقابة على الحدود الجغرافية البرية والجوية والبحرية من جهة أخرى، تعرف البيئة الأمنية الدولية ظاهرة جديدة تعبر عن التحالف بين التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية ومجموعات المهاجرين غير الشرعيين من خلال " التهريب غير المشروع للمهاجرين" وهو ما تجرمه كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية أهمها بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة رقم25 في دورتها الخامس والخمسين (55) سنة 2000.

* تتعدد مرادفات المهاجر في اللغة الفرنسية لكل منها معنى مختلف؛ migrant هو الشخص الذي ينتقل من بلده الأصلي إلى آخر –لا يحمل فيه صفة المواطنة ولا يتمتع بالجنسية– بحثا عن ظروف حياة أفضل ويثبت إقامته فيها خلال مدة زمنية محددة باثني عشرة شهرا،بينما immigrant الشخص الذي يذهب ويعود من وإلى الخارج للحصول على إقامة في بلد معين بعد أن كان يقيم في بلد آخر لفترة معينة تقدر بـ باثني عشرة شهرا،في حين أن émigrant الشخص الذي يغادر بلد إقامته المعتاد للعيش في بلد آخر لأسباب اقتصادية، مالية، سياسية ودينية...أما اللاجئ réfugié فهو الشخص الذي ينتقل من بلده نظرا لظروف أمنية وسياسية غير مستقرة فيه كالحروب والنزاعات الداخلية يختلف عن المهاجر في نقطة جوهرية وهو أنه يتمتع بالحماية القانونية الدولية في الدولة المستقبِلة له.

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية المقال حول دراسة مظاهر التقارب أو التحالف بين التنظيمات الإجرامية والمهاجرين غير الشرعيين في إطار ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين والتي تندرج عنها التساؤلات التالية:

- ما هي أهم المسارات الجغرافية لتدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين في منطقة غرب المتوسط؛ من دول المنبع، الممر إلى الدول المستقبلة لها؟
- ما هي أسباب التحالف بين المهربين والمهاجرين غير الشرعيين؟
- ما هي إستراتيجية دول المنطقة لمواجهة تهريب المهاجرين غير الشرعيين لحماية منظومة أمنها الإقليمي؟

وعليه يتمثل الهدف المحوري للدراسة في إبراز أوجه التقارب بين أكثر التهديدات الأمنية فوق القومية على الأمن الإقليمي لدول غرب المتوسط ليحدث بينهما التحالف نتيجة لالتقاء المصالح: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية، وبالتالي فإن مواجهتهما يتطلب مقاربة تشاركية ومتعددة الأبعاد تقوم أساسا على متغيري الأمن والتنمية، وبالتالي فإن الإجابة على الإشكالية المطروحة ستكون في ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول: الهجرة غير الشرعية من الانتقال غير المشروع إلى التهريب**
- **المحور الثاني: مسارات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا إلى أوروبا**
- **المحور الثالث: مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: مقاربة الأمن والتنمية**

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية من الانتقال غير المشروع إلى التهريب

في البداية لابد من ضبط مفاهيم الدراسة : الهجرة غير الشرعية، الإتجار بالبشر والتهريب غير المشروع للمهاجرين نظرا لكونها تشترك في نقطة جوهرية تكمن في أنها نشاطات غير شرعية تهدد السلم والأمن القومي، الإقليمي والدولي وكذا نتيجة للتداخل بينها من حيث الفواعل والأهداف أدى إلى غياب إجماع دولي حول تقديم تعريف موحد لكل منها.

1.الهجرة غير الشرعية

يُعرف المهاجرين* بأنهم أفراد يتواجدون خارج إقليم الدولة التي يُعْتَبرون مواطنين فيها؛ حيث لا يتمتعون بصفة "اللاجئ réfugie"، ليس لهم إثبات بإقامة دائمة كما أنهم لا يخضعون للحماية القانونية التي تحددها الإتفاقيات الدبلوماسية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تمنح الحق للدولة في حماية رعاياها المتواجدين

في الدول الأخرى، وبالتالي فإنه متى توفرت هذه المعايير في شخص خارج دولته الأصلية فهو مهاجر بغض النظر عن طريقة وصوله إليها مشروعة أو غير مشروعة.[1]

وعليه فإن الهجرة هي عمل فردي ينم عن الإرادة الكاملة والحرة للشخص للإنتقال من بلد لآخر ولكنه لا يتمتع بالحماية القانونية والدبلوماسية في الدولة المستقبِلة له، والتي تتمتع بالسيادة المطلقة في منحه الإقامة في أراضيها أم لا من دون أن يترتب عن ذلك أية مساءلة قانونية إلا في حالة منحه تأشيرة الدخول والإقامة فيها خلال فترة زمنية محددة، ومنه نتساءل عن الطابع السري وغير الشرعي لظاهرة الهجرة؟

وتتعدد صفات الهجرة كتهديد أمني وفقا للخطابات السياسية والإعلامية بين؛ الهجرة "غير المشروعة أو غير المنتظمة illégalle /irrégulière" والتي تحمل دلالة قانونية ترتبط بعدم احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما وما يترتب عن ذلك من جزاء، المهاجرين من "دون أوراق sans papiers" وهو المفهوم الرائج إعلاميا، أما الهجرة "السرية clandestinité" فهي تدل على الهجرة عندما تتم عن طريق العبور غير القانوني والمنظم للحدود الجغرافية من دولة لأخرى برا أو بحرا أو جوا.[2]

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"[3]

وتجدر الإشارة إلى أن المهاجر غير الشرعي ليس ذلك الذي يدخل إلى إقليم دولة أخرى بطريقة سرية وإنما هو الذي يتواجد فيها بصفة غير قانونية فهو: [4]

- الشخص الذي يقيم في بلد معين خارج إطار المدة المحددة في تأشيرة الدخول أو رخصة الإقامة؛
- الشخص الذي سحب منه المستخدِم رخصة العمل والتي كانت تحدد صفته كمهاجر في تلك الدولة؛

---

[1] « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence », **Conseil International sur les Politiques des Droits Humains**, 2010, p.2.

[2] « La mesure de la migration clandestine en Europe », Eurostat Working Paper, office de publications officielles des communautés Européennes, 2001, p.p. 8-9.

[3] عبد العاطي شتيوي، "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، بحث مقدم في : ندوة ***الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية***،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014، ص.8.

[4] « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence », **Conseil International sur les Politiques des Droits Humain**, **op.cit**, p.3.

- الأشخاص الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة سرية، أو كانوا ضحية الاتجار بالبشر أو التهريب؛
- الأفراد الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة غير قانونية من دون مساعدة من الغير؛
- الأفراد المقيمون في دولة معينة طلبوا اللجوء فيها ولكن تم رفض منحهم صفة اللاجئين فيها.

وعليه فإن الهجرة غير الشرعية تعني خروج شخص من بلده بطريقة سرية وغير مشروعة سواء عبر المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، من دون أوراق قانونية أو خرق المدة المحددة في تأشيرة الدخول مما يدفع بالدول المستقبلة لها إلى ترحيلهم إلى دولهم الأصلية، وهي تشكل تهديدا أمني عندما تتحالف مع منظمات الاتجار بالبشر التي تتفق معها لتأمين نقلها مقابل مبلغ مالي متفق عليه.

2.الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين غير الشرعيين

يعتبر الاتجار بالبشر شكل من أشكال الجريمة المنظمة والتي تعرفها **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو"**سنة 2000، بأنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1]

الاتجار بالبشر ظاهرة تعاني منها كل الدول سواء كانت دولة الأصل أو دولة المعبر أو الدولة المستقبلة، تقوم بها تنظيمات إجرامية بطريقة قسرية، فقد تم إدراجها ضمن الجرائم ضد الإنسانية لما تشكله من خرق لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فما هو الفرق بين الاتجار بالبشر la traite des êtres humains وتهريب المهاجرين le trafic illicite de migrants ؟

تتبنى المنظومة الدولية مفهوم جماعي لظاهرة الإتجار بالبشر، وهو المتضمن في المادة 03، من البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة "باليرمو" سنة 2000، بأنها[2]: "تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص، من خلال التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، وكل أشكال إساءة استعمال السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى،استغلال

[1] المادة 02، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرار الجمعية العامة رقم 25، الدورة 55، 2000، في:
https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf.

[2] « Définition de la traite des êtres humaines », en ligne sur :
http://contrelatraite.org/spip.php?page=article&id_article=2, consulté le : (10/02/2018).

دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو تسخير الخدمات، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو الاتجار بالأعضاء البشرية".

في حين أنه تضمنت المادة 03 من بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو" سنة 2000، مفهوم تهريب المهاجرين بأنه: "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1]

وبالتالي كلاهما أعمال غير مشروعة تقوم بها تنظيمات إجرامية عبر وطنية يهدفان إلى تحقيق الربح المادي، ولكن يبقى الاختلاف في الوسيلة والهدف، فالاتجار بالبشر يتم بطريقة قسرية لغرض استغلال الضحايا في حين أن تهريب المهاجرين فيتم بطريقة إرادية الهدف منها تسهيل دخول شخص بطريقة غير مشروعة إلى دولة أخرى بحثا عن مستقبل أفضل فيها لم يستطع تحقيقه في دولته الأم نظرا لأوضاع اقتصادية، اجتماعية وأمنية فيها.

إضافة إلى ذلك فإن الإتجار بالبشر هو جريمة ضد شخص تشكل تهديدا على الأمن الإنساني، أما تهريب المهاجرين فهي جريمة ضد الدولة تهدد أمنها القومي والإقليمي؛ ويوضح الباحث "تيم هاوس Tim Howes" في المنظمة الدولية للهجرة متخصص في إقليم الشرق والقرن الإفريقي نقاط الاختلاف بين كل منهما من حيث: النشاط، الوسيلة، الهدف، فوق القومية، مؤكدا على أن أهم نقطة اختلاف بينهما ترتبط بمتغيري الهدف والوسيلة :[2]

- الهدف من الإتجار بالبشر هو استغلال الضحية على أساس أنه ليس لها الحق إنهاء علاقتها بالتاجر وإلا يترتب عن ذلك نتائج خطيرة، في حين أن العلاقة بين المهرب والمهاجر غير الشرعي تنتهي بمجرد دفع المبلغ المالي المتفق عليه والدخول غير القانوني للشخص إلى المكان المراد وصوله.
- يتضمن الإتجار بالبشر الوسائل القسرية المذكورة في المادة03 من البروتوكول (الإحتيال، الخداع، الخطف...) والتي سبق ذكرها لإجبار الضحية على الإنتقال من مكان إلى آخر لغرض الإستغلال، أما تهريب المهاجرين غير الشرعيين فإنه يتم بطريقة إرادية من دون أية ضغوطات.

---

[1] المادة 03، ***بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية***، قرار الجمعية العامة رقم 25، دورة.55، 15 نوفمبر 2000.

[2] « Traite des êtres humains et trafic illicite de migrants », ***ACP-EU migration action***, newsletter, septembre, 2007, p.3.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه قد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية من الانتقال غير المشروع، غير المنظم والسري من مكان إلى آخر عبر الحدود الدولية إلى التهريب من خلال تحالف الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين مما يشكل تهديدا أمنيا على مستويات الأمن القومي والإقليمي بكل أبعاده، مما أدى إلى أمننة ظاهرة الهجرة في الخطابات الأوروبية وطرح ضرورة توحيد الجهود المشتركة بين دول ضفتي المتوسط لمواجهتها.

المحور الثاني: مسارات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا إلى أوروبا

يجمع حوض المتوسط بين ضفتين تختلف من حيث مستويات التنمية مما يجعل من تدفق المهاجرين واردة للبحث عن ظروف حياة أفضل، فوفقا لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن ما يقارب مليون لاجئ ومهاجر إلى أوروبا عن طريق البحر والبر خلال سنة 2015*؛حيث أن 500 شخص منهم من أصول سورية يدخلون أوروبا عبر تركيا واليونان وذلك نظرا للظروف الأمنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سنة 2011.

1. أوروبا: مركز جذب المهاجرين غير الشرعيين من شرق، جنوب وغرب المتوسط

يعاني الإتحاد الأوروبي من مشكلة التزايد المطرد لعدد المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا والشرق الأوسط، حيث أنه كل سنة ما يقارب نسبة 9% من المهاجرين بطريقة غير مشروعة يتدفقون إلى أوروبا من دول غرب إفريقيا لأسباب أمنية وسوسيو اقتصادية.

تمثل تدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر إلى أوروبا نسبة 80%، حيث تستهدف أساسا دول جنوب أوروبا؛ فإسبانيا تستقبل المهاجرين من المغرب والجزائر عبر الأندلس ومضيق جبل طارق ومن السنغال عبر جزر الكناري، إيطاليا من تونس وليبيا عبر جزيرتي صقلية وسردينيا ، مالطا من ليبيا، اليونان من تركيا ومصر، وذلك من خلال قوارب صغيرة ليست مخصصة للإبحار على مسافات بعيدة مما

* وفقا لمعطيات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (21 يناير 2017) فإن الرجال يشكلون 58% من عدد المهاجرين إلى أوروبا 25% أطفال و17 % نساء، وهم يتدفقون من مناطق التوتر في الشرق الأوسط : سوريا، أفغانستان، العراق، ومن إفريقيا: النيجر، ساحل العاج وغامبيا.

يعرض حياة ركابها إلى خطر الغرق المحتم (motogodilles -zodiacs -borques)، حيث تقدر تكلفة نقل المهاجر غير الشرعي من تونس إلى إيطاليا مثلا من 750 إلى 1000 يورو.[1]

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه قد برزت ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا بداية من تسعينيات القرن الماضي عندما أقرت إسبانيا وإيطاليا تشديد الرقابة على حدودها لمنع تدفقات الهجرة إليها من دول شمال إفريقيا، فلجأ المهاجر إلى اختيار الطريق الأكثر بساطة وهو عبور مضيق جبل طارق (طوله 13 كلم) عبر جزيرتي سبتة ومليلة للولوج إلى إسبانيا وبالتالي "منطقة شنغن" بأوروبا؛ والتي تضمن مجموعة الدول الأوروبية التي وقعت على اتفاقيات متعددة الأطراف تقضي برفع الحواجز الحدودية وحرية تنقل الأشخاص عبر أقاليمها الجغرافية، فما هي أهم دول المنبع من غرب إفريقيا وما هي أهم المسارات الجغرافية لتهريب المهاجرين إلى أوروبا؟

2. منطقة الساحل، غرب إفريقيا والمغرب العربي منبع تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا

تعتبر منطقة غرب إفريقيا (تضم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) والساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، اريتيريا) ودول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بيئة خصبة لنشاط ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين والتي تظهر أساسا في كونها:

- منطقة لنشاط وتفاعل التنظيمات والجماعات الإرهابية نذكر منها: " تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي Al-Qaida in the Islamic Maghreb –AQIM"، "حركة أنصار الدين Ansar Eddin" في شمال مالي، "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، "بوكو حرم Boko Haram"...

حيث تعمل هذه الجماعات الإرهابية على توفير بيئة أمنية هشة تساعد على تنقل التنظيمات الإجرامية وبالتالي تأمين مسارات تنقل مهربي المهاجرين غير الشرعيين، ويتجسد ذلك بتزايد نشاط المجموعات الإرهابية بدرجة كبيرة من العنف والتطرف الراديكالي، تحركها دوافع سياسية، إيديولوجية، عرقية ودينية... باسم الجهاد والدعوة إلى تجسيد الخلافة وبناء الدولة الإسلامية في إفريقيا والمغرب والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار، أقامت هذه الحركات تحالفات فيما بينها بشكل رسمي أو غير رسمي على أساس أنها تتقاسم رؤية وتصور مشترك معادي لأنظمة الحكم القائمة (إقامة

[1] Emilie derenne, « le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : une menace criminelle sous contrôle », ***Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice***, février 2013, pp. 23-30.

الدولة الإسلامية)، تستعمل وسائل التطرف العنيف (الخطف، الاغتيال، التفجير، وكل مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان...) لتشكل بذلك ما يعرف "تحالف مقدس Holy Alliance" الذي يؤسس لشبكة إرهابية عبر قومية تنشط على امتداد "قوس عدم الاستقرار arc of instability" وهو تعبير يطلق على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا، نظرا للأوضاع الأمنية، السياسية والاقتصادية... المتدهورة التي تعيشها المنطقة.[1]

وفقا لتقديرات سنة 2016، صنفت كل من ليبيا (578 هجوم إرهابي)، مالي (218)، تونس (81)، تشاد (78)، النيجر (72) على أنها الدول الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية، وقد توسع "قوس عدم الاستقرار" ليشمل دول غرب وجنوب إفريقيا على غرار: التشاد، موريتانيا، المغرب والنيجر بالشكل الذي توضحه الخريطة الجغرافية التالية :

الشكل رقم 01: الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001

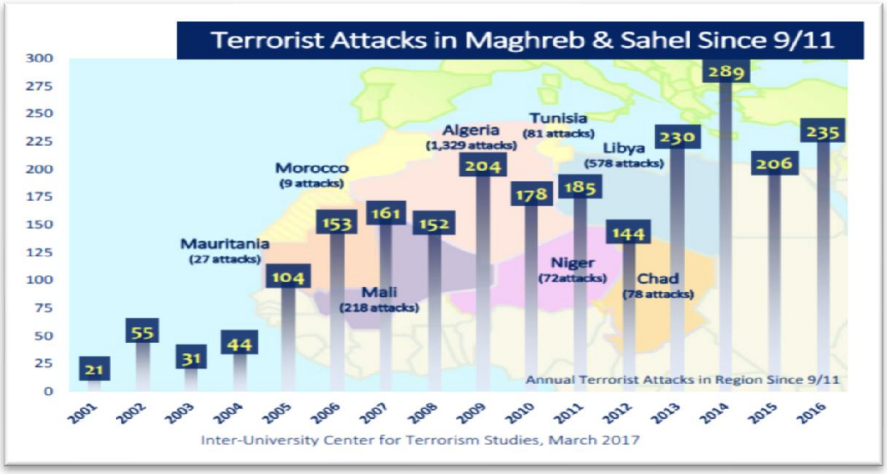

Source: Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2016***, Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2017, pp.4-6.

en ligne sur : http://www.potomacinstitute.org/images/ICTS/IUCTS_2016_Final.pdf **,** consulté le : (20/02/2018).

[1] Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014***, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015, pp.2-4, en ligne sur : http://www.potomacinstitute.org/images/ICTS/IUCTS_2015FINALTERRORISMNAFRICASAHEL2014.pdf, consulté le : (21/02/2018).

وبالتالي فإنه كلما ارتفع عدد التفجيرات الإرهابية بدرجة عالية من العنف الممنهج، تزعزع الإستقرار بالمنطقة وأصبحت بيئة خصبة لنشاط التنظيمات الإجرامية نتيجة لضعف الدولة وعدم قدرتها على الرقابة على الإقليم في ظل سيطرة التفكير بالهجرة إلى الخارج بحثا عن ظروف معيشية أفضل ليتشكل التحالف بينهما؛ وعليه فإنه منذ سنة 2013، ارتفعت معدلات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا حيث قدرت القيمة المالية لنشاطهم من 255 إلى 323 مليون دولار في السنة، بما في ذلك "ضريبة الحماية" التي يدفعها المهاجر غير الشرعي من إفريقيا الغربية مقابل تأمين مروره عبر الأقاليم التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية في ليبيا، الجزائر، مالي والنيجر.[1]

- دول تعاني من إشكالية شرعية ومشروعية بناء الدولة على أسس الديمقراطية والشفافية، ضعف مؤسسات وهياكل الدولة (دولة القانون)، غياب إستراتيجية أمنية، تمزق اجتماعي وأزمة هوية، تزايد وتيرة النزاعات العرقية والحركات الانفصالية، ضعف مؤشرات التنمية بكل أبعادها، تفشي الأمراض والفقر المدقع، الكوارث الطبيعية منها الجفاف والتصحر...كلها عوامل تهدد الأمن الإنساني بكل مستوياته.[2]
- تنامي نشاط التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية خاصة في منطقة غرب إفريقيا نظرا للطبيعة الجغرافية للمنطقة (صحراوية – وذات حدود واسعة) وعدم قدرة الدولة على التحكم في كامل الإقليم، مما يجعلها تعرف أزمات سياسية وأمنية متكررة والتي ميزت المنطقة خلال سنوات التسعينيات (سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج...)، إضافة إلى التغييرات المناخية، الأزمات الإنسانية في كل من ليبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون، ساحل العاج.[3]

إضافة إلى ذلك هناك عوامل داخلية سوسيو اقتصادية ترتبط بالتهميش، الفقر والعدالة الاجتماعية في ظل الانفتاح الإعلامي والتكنولوجي على العالم الخارجي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع وبالتالي التفكير بكل السبل الشرعية وغير الشرعية للهجرة إلى الخارج لدواعي البحث عن الأمن، التنمية،

[1]« Les migrations africaines financent les réseaux criminels et terroristes », ***Centre d'Etudes Stratégiques de l'Afrique***, (05/08/2015), en ligne sur : https://africacenter.org/fr/spotlight/les-migrations-africaines-financent-les-reseaux-criminels-et-terroristes/, consulté le : (27/02/2018).

[2] Michel Luntumbue, groupes armés, ***conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : une grille de lecture***, Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 27 Janvier 2012, pp 2-4, en ligne sur : http://www.grip.org/fr, consulté le : (18/02/2018).

[3] « Stratégie régionale de lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants 2015 – 2020 », ***UNODC*** et ***Bureau Régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre***, pp.6-7.

الإستقرار، القيم والأخلاق... عن ظروف "حياة أفضل"، ونظرا لصعوبة الحصول على تأشيرة الدخول إليها، ضعف المستوى الثقافي والأكاديمي للمهاجرين غير الشرعيين وكذا تشديد إجراءات الرقابة على الحدود البرية، البحرية والجوية لدول المنبع، الممر والمستقبلة لهم، أدى بهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى التحالف مع التنظيمات الإجرامية لتأمين معابر نقلهم بمقابل مالي متفق عليه، فما هي أهم المسارات الجغرافية لتهريبهم من غرب إفريقيا إلى أوروبا؟

3. مسارات تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا

يرتبط تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بمحددين أساسيين: عدد المهاجرين والصعوبات التي يمكن أن تعترضهم لتأمين مسار نقلهم إلى البلد المستقبلة لهم، حيث تعتبر السنغال أول دولة منبع للمهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا إلى إسبانيا بنسبة 31 بالمائة عبر جزر الكناري والتي تبعد عنها بـ 839 ميل بحري، وذلك بناء على معطيات مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات خلال سنوات ما بين 2008 -2011، بما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: جنسيات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا من غرب إفريقيا خلال سنوات 2008 – 2011

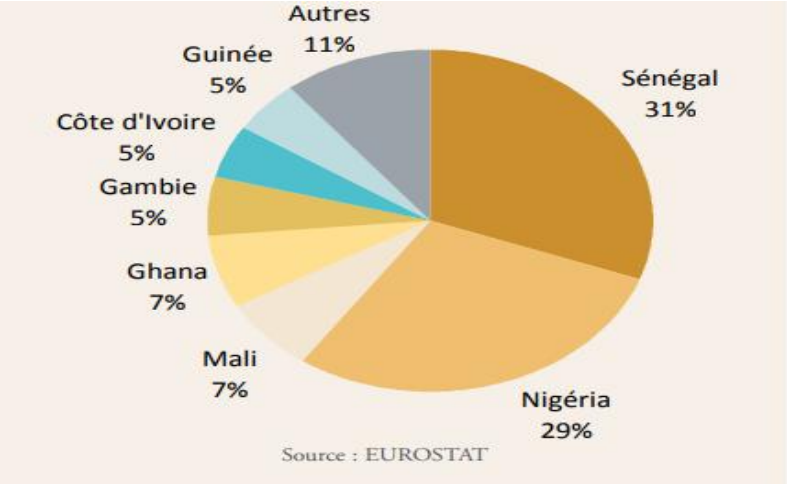

هذا وتعتبر إيطاليا، إسبانيا، مالطا واليونان أهم منافذ تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، من دول المنبع: موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا والسنغال، غينيا، بوركينافاسو، البنين، ساحل العاج، غامبيا، غانا... مرورا بكل من دول الساحل وشمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط: المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر وتركيا وذلك في خمس مسارات أساسية بما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية:

- الطريق البحري إلى إسبانيا عبر جزر الكناري؛
- الطريق البري إلى المقاطعات الإسبانية في إفريقيا الشمالية؛
- الطريق البري والبحري إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق؛
- الطريق البري والبحري إلى إيطاليا عبر جزيرة لامبيدوسا؛
- الطريق البري والبحري عبر عبور المتوسط إلى اليونان؛

الشكل رقم 03: المسارات البحرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا

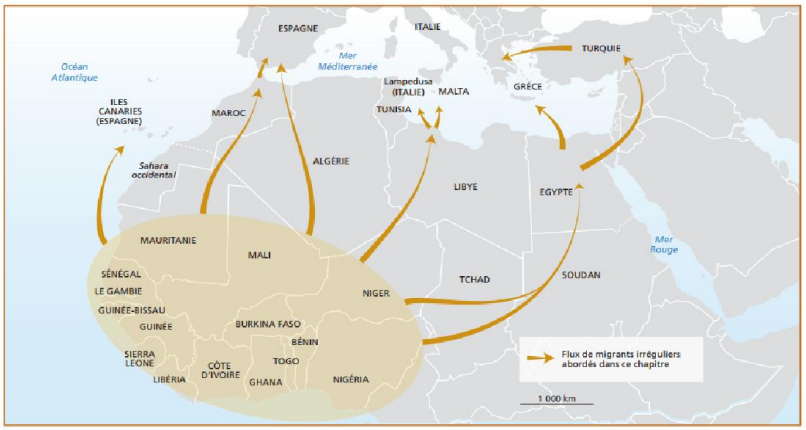

Source :https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf , consulté le : (21/02/2018).

وتجدر الإشارة إلى أنه تحقق تنظيمات التهريب غير المشروع للمهاجرين من غرب إفريقيا إلى أوروبا حوالي 150 مليون دولار أمريكي كل سنة وذلك حسب معطيات مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات لسنة 2015.

ومن خلال ما سبق فإن كل من المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر وتركيا دول منبع وممر بالنسبة للهجرة الإفريقية خاصة بعد الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة التي تعرفها دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ سنة2011، وهو ما يجعلها طرف رئيسي في معادلة الأمن في المتوسط وهنا يظهر البعد الجيوسياسي للدراسة عندما تقترن الجغرافيا بالسياسة وتصبح محددا لها.

المحور الثالث: مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: مقاربة الأمن والتنمية

نظرا لتداعيات ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة غرب إفريقيا على منظومة الأمن الإنساني والاقتصادي خاصة أنها تشكل تهديد يجمع بين ضفتي المتوسط (إفريقيا وأوروبا)، انتهجت هذه الدول مقاربة أمنية لمواجهته مبنية على متغيري الأمن والتنمية؛ بمعنى التنسيق بين حكومات الدول لتبني سياسات تنموية تهدف أساسا إلى تحسين الظروف الداخلية الإقتصادية والاجتماعية وبالتالي ضمان حالة من الاستقرار الداخلي والأمن.

فعلى المستوى الدولي والقانوني، يعتبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تمت المصادقة عليها سنة 2000، أول وثيقة قانونية دولية لهذا الغرض، تعكس إرادة المجموعة الدولية لاتخاذ كافة التدابير الفعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبأن ذلك يتطلب نهجا دوليا شاملا، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.[1]

وعليه فقد تبنت الدول المشاركة في البروتوكول مقاربة قانونية تقضي بتوحيد الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين من خلال التنسيق بين حكومات الدول في مجال تبادل المعلومات والتعاون بينها لتحسين مستويات التنمية فيها من خلال تكثيف البرامج والمشاريع التنموية بمختلف أبعادها وأشكالها، تثمين المورد البشري للقضاء على الأسباب المتجذرة للهجرة والتي ترتبط بالفقر وغياب مؤشرات التنمية البشرية في دول المنبع.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول تراعي احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في بلورة وصياغة الاستراتيجيات والاتفاقيات متعددة وثنائية الأطراف لمكافحة التهريب غير المشروع للمهاجرين، من منطلق أن الهجرة تعكس حق الإنسان في التنقل من بلد إلى آخر وتعتبر المنظمة العالمية للهجرة المنظمة الدولية التي تعنى بحماية حقوق المهاجرين في المواثيق والمؤتمرات الدولية ذات الصلة.*

---

[1] ***بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية***، قرار الجمعية العامة رقم 25، دورة.55، 15 نوفمبر 2000.

* تأسست المنظمة العالمية للهجرة سنة 1951، منظمة دولية حكومية تعنى أساسا بقضايا الهجرة على غرار مساعدة المهاجرين وضحايا تنظيمات الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون من الدول والحكومات والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

للمزيد من المعلومات أنظر الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.iom.int/fr, consulté le : (20/02/2018).

أما بخصوص مكافحة التهريب غير المشروع للمهاجرين على مستوى منطقة غرب إفريقيا، فقد تم تسطير إستراتيجية إقليمية على مدى (2015 – 2025) لمكافحة التهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالبشر في إفريقيا، حيث أنه تسعى دول منطقة غرب ووسط إفريقيا الأعضاء في المكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات إلى تكريس أسلوب تشاركي بالتنسيق بينها من أجل حماية ضحايا الاتجار بالبشر والحد من ظاهرة التهريب غير المشروع للمهاجرين في إفريقيا باعتبارها دول منبع وممر نحو أوروبا، وذلك في إطار الإستراتيجية الدولية لهيئة الأمم المتحدة المقررة في بروتوكول مكافحة المهاجرين عبر البحر والجو والبر.[1]

وعلى مستوى الأمن المشترك بين ضفتي المتوسط، فإن السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية غلب عليها الخطاب الأوروبي الذي يجعل منها تهديد أمني خاصة بعدما اقترن بالتنظيمات الإجرامية ليأخذ أحد الشكلين: الاتجار بالبشر أو التهريب غير المشروع للمهاجرين، وهو ما يظهر في كل من المبادرة الفرنسية بالإتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، حوار 5+5 ؛ يضم مجموعة دول ضفتي غرب المتوسط(إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا وألمانيا – المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر) حيث تتبنى الحل السلمي في معالجة القضايا الأمنية المشتركة خاصة منها الهجرة غير الشرعية، وكذا السياسة الأوروبية للجوار سنة 2011 والتي تمت إعادة صياغتها لتستجيب للرهانات الجديدة على البيئة الأمنية الأوروبية.

إلا أن المبادرات والسياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قد جعلت –بطريقة غير مباشرة– من الدول المغاربية والإفريقية بمثابة دول"حارسة" لحدودها الجغرافية و"منطقة حاجزة" لإنتقال التهديدات الأمنية فوق القومية من غرب إفريقيا والساحل الإفريقي، مما أدى إلى اختلال توازن القوى وبالتالي على فعالية هذه السياسات دون إمكانية تحقيقها للأهداف المسطرة.[2]

الخاتمة: من خلال ما سبق نستنتج النقاط التالية:

1. يختلف الاتجار بالبشر عن التهريب غير المشروع للمهاجرين واللجوء من حيث الأهداف، الآليات والإجراءات القانونية التي تنظم تحمي ضحايا تجار البشر واللاجئين وتجرم مهربي المهاجرين بطريقة غير مشروعة.

[1] « Stratégie régionale de lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants 2015 – 2020 », ***UNODC*** et ***Bureau Régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre***, ***op.cit***, pp.15-16.

[2] عبد النور بن عنتر، "معضلة الهجرة في المغرب العربي"، ***العربي الجديد***، 16 يناير 2016، على الرابط الإلكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/15, consulté le : (20/02/2018).

2.تعتبر دول غرب وشمال إفريقيا دول منبع وممر لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، مكافحتها يستلزم إستراتيجية شاملة، تشاركية ومتعددة الفواعل والأهداف تقتضي القضاء على الحركات الإرهابية، التنظيمات الإجرامية، الهجرة غير الشرعية...باعتماد أسلوب القوة الناعمة واقتصاد المعرفة بتكريس مبادئ الوحدة الوطنية بمشاركة كل قطاعات التنمية الشاملة.

3.تعالج مسارات بناء الأمن في حوض المتوسط بدآ من مسار برشلونة سنة 1995 إلى غاية السياسة الأوروبية للجوار سنة 2011، الهجرة غير الشرعية من خلال مقاربة اقتصادية تقوم على تكثيف مخططات التعاون الثنائي ومتعددة الأطراف بين دول ضفتي المتوسط لتحقيق التنمية الاقتصادية، خلق مناصب العمل الدائمة، المبادرة ببرامج تكوين الموارد البشرية... ولكنها تنظر إلى تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من منظور أمني باعتبارها تهديد أمني على أمنها الوطني والإقليمي وجعلها الموضوع الجوهري للحوار الأورومتوسطي.

قائمة المراجع:

أ.باللغة العربية:

- ***بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية***، قرار الجمعية العامة رقم 25، دورة.55، 15 نوفمبر 2000.
- عبد النور بن عنتر، "معضلة الهجرة في المغرب العربي"، ***العربي الجديد***، 16 يناير 2016، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/15.
- عبد العاطي شتيوي، "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، بحث مقدم في : ندوة ***الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية***،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014.

ب.باللغة الأجنبية:

- Emilie derenne, « le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : une menace criminelle sous contrôle », ***Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice***, février 2013.
- « Stratégie régionale de lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants 2015 – 2020 », ***UNODC*** et ***Bureau Régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre***.
- « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », ***fondation Robert Schuman***, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015.
- « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence »**, Conseil International sur les Politiques des Droits Humains**, 2010.

- « La mesure de la migration clandestine en Europe », Eurostat Working Paper, office de publications officielles des communautés Européennes, 2001.
- Michel Luntumbue, groupes armés, ***conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : une grille de lecture***, Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité.
- « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence »**, Conseil International sur les Politiques des Droits Humain.**.
- « Traite des êtres humains et trafic illicite de migrants », ***ACP-EU migration action***, newsletter, septembre, 2007, p.3
- Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2016***, Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2017.

ج.الروابط الإلكترونية:

- المادة 02، ***اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية***، قرار الجمعية العامة رقم 25، الدورة 55، 2000، في: **.** https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
- « Définition de la traite des êtres humaines », en ligne sur : http://contrelatraite.org/spip.php?page=article&id_article=2**.**
- ***https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf***
- « Les migrations africaines financent les réseaux criminels et terroristes », ***Centre d'Etudes Stratégiques de l'Afrique,*** (05/08/2015), en ligne sur :

https://africacenter.org/fr/spotlight/les-migrations-africaines-financent-les-reseaux-criminels-et-terroristes/**,** consulté le : (27/02/2018).